جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

**سلسلة محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس علوم سياسية**

**تخصص : تنظيمات سياسية و ادارية**

**من اعداد:**

**الدكتورة مريم زكري**

**السنة الجامعية**

**2020-2021**

**مقدمة**

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى اليوم جملة من التغيرات سواء تعلق الأمر منها بسير المؤسسة العمومية الاقتصادية، أو بطبيعة الملكية في القطاع الاقتصادي، أو بالتوجهات التنموية، أو باستغلال القطاع الزراعي. فعلى مستوى تسيير المؤسسة العمومية تجد أن ثمة سلسلة أنظمة للتسيير بدءاً من التسيير الذاتي الصناعي، مروراً بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات, فإعادة الهيكلة وانتهاء باستقلالية المؤسسات كل هذه الأنظمة جاءت تحت مسمى الإصلاح ,كذلك على مستوى طبيعة الملكية نجد أن فترة الستينات والسبعينات عرفت حركة واسعة؛ لتأميم القطاع الاقتصادي, ومنع الاستثمار الأجنبي ليستقر الأمر في نهاية المطاف في ظل الاستقلالية بفتح المجال لفروع الشركات الأجنبية سلسلة من التغييرات بدأت بالتسيير الذاتي، فالثورة الزراعية، فقانون المستثمرات الزراعية.
كما أنه على مستوى السياسات الاقتصادية، فإننا نجدها اتسمت مرة بسياسة التخطيط, لنجد الأمر يستقر في النهاية على سياسات الضبط الاقتصادي التقليدية من ضرائب وسياسات نقدية, وكل هذا تم ويتم تحت اسم الإصلاح. من هنا يمكن طرح الاشكالية التالية :

**كيف يمكن تقييم السياسية الاقتصادية في الجزائر قبل الاصلاحات** **؟.**

 **المحور الاول :السياسة الاقتصادية في الجزائر قبل الاصلاحات**

ﻤﺭ ﺍﻻﻗﺘﺼﺎﺩ ﺍﻟﺠﺯﺍﺌﺭﻱ ﺒﻌﺩﺓ ﻤﺭﺍﺤل ﻤﻨﺫ ﺍﻻﺴﺘﻘﻼل، ﺤﻴﺙ ﺍﺘﺒﻌﺕ ﺍﻟﺠﺯﺍﺌﺭ ﺒﻌﺩ ﺍﺴﺘﻘﻼﻟﻬﺎ ﻋﻠﻰ ﺴﻴﺎﺴﺔ ﺍﻗﺘﺼﺎﺩﻴﺔ ﺍﺸﺘﺭﺍﻜﻴﺔ، ﺇﺫ ﻫﻴﻤﻨﺕ ﺍﻟﺩﻭﻟﺔ ﻋﻠﻰ ﻜل ﺍﻟﻤﺠﺎﻻﺕ ﺍﻻﻗﺘﺼﺎﺩﻴﺔ ﺒﺎﺴﺘﻌﻤﺎﻟﻬﺎ ﺍﻟﻤﺅﺴﺴﺎﺕ ﺍﻟﻌﻤﻭﻤﻴﺔ ﻜﺄﺩﺍﺓ ﻟﺘﻨﻔﻴﺫ ﺴﻴﺎﺴﺘﻬا. ﻭﻜﻭﻥ ﺍﻟﻤﺠﺘﻤﻊ ﺍﻟﺠﺯﺍﺌﺭﻱ ﻤﺠﺘﻤﻌﺎﺯﺭﺍﻋﻴﺎ، ﻗﺎﻤﺕ ﺍﻟﺩﻭﻟﺔ ﺍﻟﺠﺯﺍﺌﺭﻴﺔ ﻓﻲ ﺘﻠﻙ ﺍﻟﻔﺘﺭﺓ ﺒﺈﻨﺸﺎﺀ ﻤﺯﺍﺭﻉ ﻀﺨﻤﺔ ﺒﻌﺩ ﺘﺄﻤﻴﻤﻬﺎ. ﻭﻟﻠﻘﻴﺎﻡ ﺒﺫﻟﻙ، ﺍﻋﺘﻤﺩﺕ ﺍﻟﺩﻭﻟﺔ ﺍﻟﺠﺯﺍﺌﺭﻴﺔ ﻋﻠﻰ ﺇﻴﺭﺍﺩﺍﺕ ﻨﺎﺠﻤﺔ ﻤﻥ ﻗﻁﺎﻉ ﺍﻟﻤﺤﺭﻭﻗﺎﺕ ﺍﻟﺘﻲ ﺘﻤﻴﺯﺕ ﺒﺎﻻﺭﺘﻔﺎﻉ باستثناءﺀ1989/1986 ﺍﻟﺘﻲ ﺘﻤﻴﺯﺕ ﺒﺎﻨﺨﻔﺎﺽ ﺴﻌﺭ ﺍﻟﺒﺘﺭﻭل، ﺍﺠﺘﻬﺩﺕ ﺍﻟﺴﻠﻁﺎﺕ ﺍﻟﺠﺯﺍﺌﺭﻴﺔ ﻓﻲ ﺘﺤﺴﻴﻥ ﻤﺴﺘﻭﻯ ﻤﻌﻴﺸﺔ ﺃﻓﺭﺍﺩﻫﺎ، ﻭﺘﺤﻘﻴﻕ ﻤﻜﺎﻨﺔ ﻤﻌﺘﺒﺭﺓ ﻟﻠﺩﻭﻟﺔ ﺍﻟﺠﺯﺍﺌﺭﻴﺔ ﻀﻤﻥ ﺩﻭل ﺍﻟﻌﺎﻟﻡ. ﻟﺘﺤﻘﻴﻕ ﺘﻠﻙ ﺍﻷﻫﺩﺍﻑ ﺍﻷﺴﺎﺴﻴﺔ ﺍﺘﺒﻌﺕ ﻋﺩﺓ ﺴﻴﺎﺴﺎﺕ ﻤﻨﻬﺎ.

 ﺍﻋﺘﻤﺎﺩﺍ ﻋﻠﻰ ﺴﻴﺎﺴﺔ ﺍﻟﺘﺼﻨﻴﻊ ﻜﺄﺴﺎﺱ ﻟﺘﺤﻘﻴﻕ ﺍﻟﻨﻤﻭ ﺍﻻﻗﺘﺼﺎﺩﻱ، ﻭﺠﻌل ﻭﺴﺎﺌل ﺍﻹﻨﺘﺎﺝ ﻤﻠﻜﻴﺔ ﻋﺎﻤﺔ.

* ﺍﻻﻫﺘﻤﺎﻡ ﺒﺎﻟﺴﻭﻕ ﺍﻟﻭﻁﻨﻴﺔ ﺃﻭﻻ، ﻭﺍﻹﻨﻅﻤﺎﻡ ﺇﻟﻰ ﺍﻟﺴﻭﻕ ﺍﻟﻌﺎﻟﻤﻴﺔ ﻜﻬﺩﻑ ﺃﺨﻴﺭ.

**المحور الثاني : مراحل التصحيحات الهيكلية في الجزائر**

ﻨﻌﺘﺒﺭ ﺃﻥ ﺍﻟﺠﺯﺍﺌﺭ ﺸﻬﺩﺕ ﻤﺭﺤﻠﺘﻴﻥ ﺃﺴﺎﺴﻴﺘﻴﻥ ﻟﺘﺤﻘﻴﻕ ﺍﻟﺘﻨﻤﻴﺔ ﺍﻻﻗﺘﺼﺎﺩﻴﺔ

1. **ﻤﺭﺤﻠﺔ ﺍﻟﻘﺭﺍﺭ ﺍﻟﻤﺴﺘﻘل ﺍﻟﺘﻲ ﺘﻤﺘﺩ ﻤﻥ 1962 الى 1993**ﻭﺍﻟﺘﻲ ﺘﻤﻴﺯﺕ ﺒﺎﺭﺘﻔﺎﻉ ﺇﻴﺭﺍﺩﺍﺕ ﺍﻟﻤﺤﺭﻭﻗﺎﺕ ﻭﺨﺎﺼﺔ ﺍﻟﺒﺘﺭﻭل ﺨﻼل 1973 1979- .1981.
2. **ﻤﺭﺤﻠﺔ ﺍﻟﻘﺭﺍﺭ ﺍﻟﻐﻴﺭ ﺍﻟﻤﺴﺘﻘل ﺇﺒﺘﺩاءا ﻤﻥ ﺴﻨﺔ** 1993 ﻨﻅﺭﺍ ﻟﻠﻭﻀﻌﻴﺔ ﺍﻟﻌﺎﻤﺔ ﻟﻠﺩﻭﻟﺔ ﺍﻟﺠﺯﺍﺌﺭﻴﺔ ﻤﻨﻬﺎ ﺜﻘل ﺍﻟﻤﺩﻴﻭﻨﻴﺔ ﺍﻟﺨﺎﺭﺠﻴﺔ، ﺍﻷﻤﺭ ﺍﻟﺫﻱ ﺩﻓﻌﻬﺎ ﺇﻟﻰ ﺘﺒﻨﻲ ﺇﻋﺎﺩﺓ ﺍﻟﺠﺩﻭﻟﺔ، ﻭﺘﺒﻨﻲﺍﻹﺼﻼﺤﺎﺕ ﺍﻻﻗﺘﺼﺎﺩﻴﺔ ﺍﻟﺘﻲ ﻓﺭﻀﻬﺎ ﻜل ﻤﻥ ﺍﻟﺼﻨﺩﻭﻕ ﺍﻟﺩﻭﻟﻲ ﻭﺍﻟﺒﻨﻙ ﺍﻟﻌﺎﻟﻤﻲ.

ﻴﺘﺒﻴﻥ ﻟﻨﺎ ﻤﻥ ﺨﻼل ﻤﺎ ﺘﻘﺩﻡ، ﺃﻥ ﻤﺭﺤﻠﺔ ﺍﻟﻘﺭﺍﺭ ﺍﻟﻤﺴﺘﻘل ﺘﻤﻴﺯﺕ ﺒﻘﻴﺎﻡ ﺍﻟﺩﻭﻟﺔﺍﻟﺠﺯﺍﺌﺭﻴﺔ ﺒﺈﺼﻼﺤﺎﺕ ﺍﻗﺘﺼﺎﺩﻴﺔ ﺫﺍﺘﻴﺔ ﺩﻭﻥ ﻭﺠﻭﺩ ﻀﻐﻭﻁﺎﺕ ﺨﺎﺭﺠﻴﺔ ﺴﻴﺭﻭﺭﺓ ﺍﻟﺘﺼﺤﻴﺢﺍﻟﻬﻴﻜﻠﻲ ﺍﻟﺫﺍﺘﻴﺔ ﻟﻼﻗﺘﺼﺎﺩ. ﻭﺘﺘﺼﻑ ﻫﺫﻩ ﺍﻟﻤﺭﺤﻠﺔ ﺒﺼﻔﺔ ﻋﺎﻤﺔ ب:

**1- ﻤﺭﺤﻠﺔ ﺍﻻﻨﺘﻅﺎﺭ :( 1966- 1962)**

ﺘﻤﻴﺯﺕ ﻫﺫﻩ ﺍﻟﻤﺭﺤﻠﺔ ﺒﺼﻔﺔ ﻋﺎﻤﺔ ﺒﻤﺸﺎﻜل ﺘﺴﻴﻴﺭﻴﺔ ﻟﻠﺠﻬﺎﺯ ﺍﻹﻨﺘﺎﺠﻲ ﻨﺘﻴﺠﺔ ﺫﻫﺎﺏ ﺍﻟﻤﻌﻤﺭﻴﻥ ﺍﻷﻭﺭﻭﺒﻴﻴﻥ، ﺍﻷﻤﺭ ﺍﻟﺫﻱ ﺃﺩﻯ ﺒﺘﻭﻟﻲ ﺍﻟﻌﻤﺎل ﺍﻟﺠﺯﺍﺌﺭﻴﻴﻥ ﺒﺈﺩﺍﺭﺓ ﺘﻠﻙ ﺍﻟﻤﺸﺭﻭﻋﺎﺕ ﺍﻻﻗﺘﺼﺎﺩﻴﺔ ﺍﻟﻤﻭﺠﻭﺩﺓ ﺁﻨﺫﺍﻙ( ﻤﺭﺍﺴﻴﻡ 1963 ﺤﻭل ﺍﻟﺘﺴﻴﻴﺭ ﺍﻟﺫﺍﺘﻲ). ﺘﻭﻟﺩ ﻋﻥ ﺘﻠﻙ ﺍﻟﻤﺭﺤﻠﺔ ﻭﺠﻭﺩ ﻗﻁﺎﻋﺎﺕ ﻤﺴﻴﺭﺓ ﺒﻭﺍﺴﻁﺔ ﺍﻟﻌﻤﺎل ﻤﻊ ﻭﺠﻭﺩ ﺍﻟﻘﻁﺎﻉ ﺍﻟﺨﺎﺹ ﻓﻲ ﺍﻟﻤﺠﺎل ﺍﻟﺼﻨﺎﻋﻲﻭﺍﻟﻔﻼﺤﻲ ﻭﺍﻟﺘﺠﺎﺭﻱ. ﺘﻌﺘﺒﺭ ﻫﺫﻩ ﺍﻟﻌﻤﻠﻴﺔ ﺃﻭل ﻤﺴﻴﺭﺓ ﺘﺼﺤﻴﺤﻴﺔ ﻟﻼﻗﺘﺼﺎﺩ ﺒﻌﺩ ﺍﻻﺴﺘﻘﻼل ﺭﻏﻡ ﻋﺩﻡ ﻭﻀﻭﺡ ﺍﻟﻨﻤﻭﺫﺝ ﺍﻟﻭﻁﻨﻲ ﻟﻠﺘﻨﻤﻴﺔ ﺍﻻﻗﺘﺼﺎﺩﻴﺔ. ﻭﻗﺎﻤﺕ ﺍﻟﺴﻠﻁﺎﺕ ﺍﻟﺠﺯﺍﺌﺭﻴﺔ ﺒﺘﺄﻤﻴﻡ ﺍﻷﺭﺍﻀﻲ ﺍﻟﺯﺭﺍﻋﻴﺔ ﺴﻨﺔ 1963، ﻭﺍﻟﻤﻨﺎﺠﻡ ﺴﻨﺔ 1966.ﺒﺩﺃﺕ ﺍﻟﻠﺠﺎﻥ ﺍﻟﺘﺴﻴﻴﺭﻴﺔ ﺘﺯﻭل في ﺍﻟﺼﻨﺎﻋﺔ، ﻭﺘﺤل ﻤﺤﻠﻬﺎ ﺍﻟﺸﺭﻜﺎﺕ ﺍﻟﻭﻁﻨﻴﺔ، ﺒﻌﺩﻤﺎ ﻗﺎﻤﺕ ﺍﻟﺩﻭﻟﺔ ﺒﺈﻨﺸﺎﺀ ﺍﻷﺩﻭﺍﺕ ﺍﻟﺘﻲ ﺘﻤﻜﻨﻬﺎ ﻤﻥ ﺍﻟﻘﻴﺎﻡ ﺒﺎﻟﺘﺨﻁﻴﻁ ﺒﻌﺩ ﺘﻭﻓﻴﺭ ﺍﻟﺸﺭﻭﻁ ﺍﻟﻤﻨﺎﺴﺒﺔ.

**2- ﺍﻟﺘﺼﺤﻴﺢ ﺍﻟﻬﻴﻜﻠﻲ ﺍﻷﻭل 1967- 1979 :**

اتصفت ﻫﺫﻩ ﺍﻟﻤﺭﺤﻠﺔ ﺒﻘﻴﺎﻡ ﺍﻟﺩﻭﻟﺔ ﺍﻟﺠﺯﺍﺌﺭﻴﺔ ﺒﻌﺩﺓ ﻤﺨﻁﻁﺎﺕ ﺘﻨﻤﻭﻴﺔ ﻤﻨﻬﺎ: ﺍﻟﻤﺨﻁﻁ ﺍﻟﺜﻼﺜﻲ 1967 1969- ﺍﻟﺫﻱ ﻴﺭﺘﻜﺯ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﺼﻨﺎﻋﺔ ﻭﺍﻷﻨﺸﻁﺔ ﺍﻟﻤﺭﻁﺒﺔ ﺒﺎﻟﻤﺤﺭﻭﻗﺎﺕ ﺒﺎﻟﺩﺭﺠﺔ ﺍﻷﻭﻟﻰ".ﻫﺫﻩ ﺍﻷﻓﻀﻠﻴﺔ ﺴﻤﺤﺕ ﻟﺘﺨﺼﻴﺹ %18.2 ﻤﻥ ﺇﺠﻤﺎﻟﻲ ﺍﻹﺴﺘﺜﻤﺎﺭﺕ ﻟﺴﻨﺔ 1967 ﻤﻘﺎﺒل %13 سنة 1963 و لقطاع الزراعة 12.5 سنة 1967 مقابل%17.5 سنة 1963.

ﻭﻴﻅﻬﺭ ﺍﻟﻤﺨﻁﻁ ﺍﻟﺭﺒﺎﻋﻲ ﺍﻷﻭل ( 1970- 1973 ) ﻗﻴﺎﻡ ﺍﻟﻤﺅﺴﺴﺎﺕ ﺍﻟﻌﻤﻭﻤﻴﺔ، ﻭﺍﻟﺠﻤﺎﻋﺎﺕ ﺍﻟﻤﺤﻠﻴﺔ، ﻭﺍﻟﻭﺯﺍﺭﺍﺕ ﺍﻟﻭﺼﻴﺔ ﺒﺘﺼﻭﺭ ﺍﻟﻤﺸﺎﺭﻴﻊ ﺍﻻﺴﺘﺜﻤﺎﺭﻴﺔ ﻭﺍﺨﺘﻴﺎﺭﻫﺎ ﻋﻠﻰ ﺃﺴﺎﺱ ﻋﺩﺓ ﻤﻌﺎﻴﻴﺭ ﻤﺤﺩﺩﺓ ﻤﻥ ﻗﺒل ﺴﻜﺭﺘﺎﺭﻴﺔ ﺍﻟﺩﻭﻟﺔ ﻟﻠﺘﺨﻁﻴﻁ. ﺇﻥ ﺍﻟﻬﺩﻑ ﺍﻟﻤﺭﺠﻭ ﻤﻥ ﺫﻟﻙﺍﻟﻤﺨﻁﻁ، ﻫﻭ انشاء ﺼﻨﺎﻋﺎﺕ ﻗﺎﻋﺩﻴﺔ ﺘﻜﻭﻥ ﺒﻤﺜﺎﺒﺔ ﺩﻋﺎﻤﺔ ﻹﻨﺸﺎﺀ ﺼﻨﺎﻋﺎﺕ ﺨﻔﻴﻔﺔ ﻓﻴﻤﺎ ﺒﻌﺩ.

 ﻓﻲ ﺤﻴﻥ ﻴﻌﺘﺒﺭ ﺍﻟﻤﺨﻁﻁ ﺍﻟﺭﺒﺎﻋﻲ ﺍﻟﺜﺎﻨﻲ (1974-1977) ﺘﻜﻤﻠﺔ ﻟﻠﻤﺨﻁﻁ ﺍﻟﺴﺎﺒﻕ، ﺤﻴﺙ ﺍﺘﺠﻬﺕ ﺍﻟﺠﻬﻭﺩ ﻓﻲ ﺘﻤﻭﻴل ﺍﻟﻤﺸﺎﺭﻴﻊ ﺍﻻﻗﺘﺼﺎﺩﻴﺔ ﺍﻟﻀﺨﻤﺔ، ﻭﺨﺎﺼﺔ ﺍﻟﺤﺩﻴﺩ، ﻭﺍﻟﻤﺤﺭﻭﻗﺎﺕ، ﻭﻤﻭﺍﺩ ﺍﻟﺒﻨﺎﺀ، ﻭﺍﻟﻤﻴﻜﺎﻨﻴﻙ، ﻭﺍﻟﻜﻬﺭﺒﺎﺀ، ﻭﺍﻷﻟﻜﺘﺭﻭﻨﻴﻙ، ﻭﻜﺫﺍ ﺍﻻﻫﺘﻤﺎﻡ ﺒﺎﻟﻘﻁﺎﻋﺎﺕ ﺍﻟﻐﻴﺭ ﺍﻗﺘﺼﺎﺩﻴﺔ، ﻨﺘﻴﺠﺔ ﺍﺭﺘﻔﺎﻉ ﺇﻴﺭﺍﺩﺍﺕ ﺍﻟﻤﺤﺭﻭﻗﺎﺕ. ﺇﻥ ﺇﻋﻁﺎﺀ الأولوية ﻟﻠﺼﻨﺎﻋﺔ ﺍﻟﺜﻘﻴﻠﺔ ﺒﻬﺩﻑ ﺇﻨﺘﺎﺝ ﺴﻠﻊ ﺇﻨﺘﺎﺠﻴﺔ ﻟﻤﺨﺘﻠﻑ ﺍﻟﻘﻁﺎﻋﺎﺕ، ﺒﻐﻴﺔ ﺘﺤﻘﻴﻕ ﺍﻻﺴﺘﻘﻼل ﺍﻻﻗﺘﺼﺎﺩﻱ ﻓﻲ ﺍﻟﻤﺩﻯ ﺍﻟﻁﻭﻴل.

ﻭﺘﺘﻤﻴﺯ ﻫﺫﻩ ﺍﻟﻤﺭﺤﻠﺔ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻌﻤﻭﻡ ﺒﺎﻟﺘﺨﻁﻴﻁ ﺍﻟﺘﻭﺠﻴﻬﻲ ﻟﻼﺴﺘﺜﻤﺎﺭﺍﺕ ﻭﺍﻟﺘﻨﻅﻴﻡ ﺍﻟﺘﺴﺎﻫﻤﻲ. ﻜﺎﻨﺕ ﺍﻟﻤﺨﻁﻁﺎﺕ ﺍﻟﺴﺎﻟﻔﺔ ﺘﻬﺩﻑ ﺇﻟﻰ ﺒﻨﺎﺀ ﺍﻻﻗﺘﺼﺎﺩ ﺍﻟﻭﻁﻨﻲ ﻋﻠﻰ ﺃﺴﺎﺱ ﺇﻨﺸﺎﺀ ﺸﺭﻜﺎﺕ ﻭﻁﻨﻴﺔ ﻜﺒﺭﻯ ﺘﺤﺘﻜﺭ ﺍﻟﺴﻭﻕ ﺍﻟﻭﻁﻨﻴﺔ، ﺇﻻ ﺃﻥ ﻫﺫﺍ ﺍﻷﻤﺭ ﺃﺩﻯ ﺇﻟﻰ ﻭﺠﻭﺩ ﻤﻤﺎﺭﺴﺎﺕ ﺒﻴﺭﻭﻗﺭﺍﻁﻴﺔ، ﻭﺯﻴﺎﺩﺓ ﻤﻔﺭﻁﺔ ﻓﻲ ﻋﺩﺩ ﺍﻟﻌﻤﺎل، ﺇﻀﺎﻓﺔ ﺇﻟﻰ ﻋﺩﻡ ﻭﺠﻭﺩ ﺘﻭﺍﺯﻥ ﻓﻲ ﺤﺠﻡ الاستثمارات .

3- **التصحيح الهيكلي الثاني (1979-1987) .**

ﺘﺘﻤﻴﺯ ﻫﺫﻩ ﺍﻟﻤﺭﺤﻠﺔ ﺒﻘﻴﺎﻡ ﺍﻟﺴﻠﻁﺎﺕ ﺍﻟﺠﺯﺍﺌﺭﻴﺔ ﺒﻌﺩﺓ ﺇﺠﺭﺍﺀﺍﺕ ﺘﺘﻤﺜل ﻓﻲ:ﻋﻤﻠﻴﺔ ﺍﻟﺘﻨﺎﺯل ﻋﻥ ﻤﻤﺘﻠﻜﺎﺕ ﺍﻟﻌﻤﻭﻤﻴﺔ ﻤﻥ ﺨﻼل ﺼﺩﻭﺭ ﺍﻟﻘﺎﻨﻭﻥ 81/84 ، ﺜﻡ ﺍﻟﻘﺎﻨﻭﻥ 19/87 ﺍﻟﻤﺘﻌﻠﻕ ﺒﺈﺼﻼﺡ ﺍﻟﻘﻁﺎﻉ ﺍﻟﻔﻼﺤﻲ ﺍﻟﺫﻱ ﻤﻥ ﺨﻼﻟﻪ ﻗﺴﻤﺕ ﺍﻷﺭﺍﻀﻲ ﺍﻟﻔﻼﺤﻴﺔ ﺇﻟﻰ ﻤﺯﺍﺭﻉ ﻓﺭﺩﻴﺔ ﻭﻤﺴﺘﺜﻤﺭﺍﺕ ﻓﻼﺤﻴﺔ ﺠﻤﺎﻋﻴﺔ، ﺤﻴﺙ ﻜﺎﻨﺕ ﺘﻬﺩﻑ ﻋﻤﻠﻴﺔ ﺇﻋﺎﺩﺓ ﺘﻨﻅﻴﻡ ﺍﻷﻤﻼﻙ ﺍﻟﺯﺭﺍﻋﻴﺔ ﻟﻠﺩﻭﻟﺔ ﺇﻟﻰ ﺘﺸﺠﻴﻊ ﺍﻟﻘﻁﺎﻉ ﺍﻟﺫﻱ ﻜﺎﻥ ﻤﻬﻤﺸﺎ ﺒﺎﻟﻤﻘﺎﺭﻨﺔ ﺒﺎﻟﻘﻁﺎﻋﺎﺕ ﺍﻷﺨﺭﻯ. ﻭﻤﻥ ﺃﺠل ﻀﻤﺎﻥ ﺍﻟﺘﺴﻴﻴﺭ ﺍﻟﻤﺤﻜﻡ ﻭﺍﻟﻔﻌﺎل ﻟﻠﻤﺅﺴﺴﺎﺕ ﺍﻟﻌﻤﻭﻤﻴﺔ، ﻗﺎﻤﺕ ﺍﻟﺴﻠﻁﺎﺕ ﺍﻟﺠﺯﺍﺌﺭﻴﺔ ﺒﺈﻋﺎﺩة ﻫﻴﻜﻠﺘﻬﺎ ﺍﻟﻌﻀﻭﻴﺔ ﺒﻤﺭﺴﻭﻡ 80 242- ﺍﻟﺼﺎﺩﺭ ﻓﻲ 04 10- 1980- ﻭﻁﺒﻘﺕ ﻓﻲ ﺒﺩﺍﻴﺔ1981، ﺤﻴﺙ ﺘﻡ ﺘﻘﺴﻴﻡ50 ﻤﺅﺴﺴﺔ ﻋﻤﻭﻤﻴﺔ ﻜﺒﻴﺭﺓ ﺍﻟﺤﺠﻡ ﺇﻟﻰ 300 مؤسسة جديدة .ﻭﺍﺴﺘﻤﺭﺕ ﺍﻟﺴﻠﻁﺎﺕ ﺍﻟﺠﺯﺍﺌﺭﻴﺔ ﺒﻌﺩ ﺫﻟﻙ ﺇﻟﻰ ﺇﻋﺎﺩﺓ ﺍﻟﻬﻴﻜﻠﺔ ﺍﻟﻤﺎﻟﻴﺔ ﺍﺒﺘﺩﺍﺀ ﻤﻥ ﺴﻨﺔ 1983ﻜﺘﺘﻭﻴﺞ ﻤﻊ ﺍﻟﻨﻅﺎﻡ ﺍﻟﻤﺎﻟﻲ ﻭﺍﻟﻤﺼﺭﻓﻲ. ﺇﻥ ﺍﻟﻘﻴﺎﻡ ﺒﺘﻠﻙ ﺍﻹﺠﺭﺍﺀﺍﺕ، ﻜﺎﻨﺕ ﺘﺭﻤﻲ ﻓﻲ ﻋﻤﻭﻤﻬﺎ ﺇﻟﻰ ﺍﻟﺘﺨﻠﻲ ﺍﻟﺘﺩﺭﻴﺠﻲ ﻋﻥ ﺍﻟﻤﻔﺎﻫﻴﻡ ﺍﻟﻌﻬﺩ ﺍﻟﻘﺩﻴﻡ، ﻭﺍﻻﻨﻔﺘﺎﺡ ﺍﻟﺘﺩﺭﻴﺠﻲ ﻟﻠﺴﻭﻕ ﺍﻟﻭﻁﻨﻴﺔ، ﻭﺇﻋﻁﺎﺀ ﻤﻜﺎﻨﺔ ﻟﻠﻘﻁﺎﻉ ﺍﻟﺨﺎﺹ ﻓﻲ ﺍﻟﺘﻨﻤﻴﺔ ﺍﻻﻗﺘﺼﺎﺩﻴﺔ.

هدفت ﺍﻹﺼﻼﺤﺎﺕ ﺍﻻﻗﺘﺼﺎﺩﻴﺔ ﻓﻲ ﺍﻟﺒﺩﺍﻴﺔ ﺍﻟﻤﺅﺴﺴﺔ ﺍﻟﻌﻤﻭﻤﻴﺔ، ﺒﻐﻴﺔ ﺘﻐﻴﺭ ﻗﺎﻨﻭﻨﻬﺎ ﺍﻷﺴﺎﺴﻲ، ﻭﺘﻨﻅﻴﻤﻬﺎ، ﻭﻜﻴﻔﻴﺔ ﺍﻟﻌﻤل، ﻭﻋﻼﻗﺘﻬﺎ ﻤﻊ ﺍﻟﺩﻭﻟﺔ ﻭﻤﺤﻴﻁﻬﺎ، ﺃﻱ ﻜﺎﻨﺕ ﻏﺎﻴﺘﻬﺎ ﺇﺯﺍﻟﺔ ﻜل ﺍﻟﻘﻴﻭﺩ ﻹﺭﺠﺎﻉ ﻤﻬﻤﺘﻬﺎ ﺍﻷﺴﺎﺴﻴﺔ و يفهم من ذلك أن نية الاصلاحات هي جعل النظام ﺍﻻﻗﺘﺼﺎﺩﻱ ﺃﻜﺜﺭ ﻓﻌﺎﻟﻴﺔ ﻭﻨﺠﺎﻋﺔ، ﻭﻫﺫﺍ ﺒﺈﻋﻁﺎﺀ ﺍﻟﻤﺅﺴﺴﺎﺕ ﺍﻟﻌﻤﻭﻤﻴﺔ ﻭﻅﻴﻔﺘﻬﺎ ﺍﻷﺴﺎﺴﻴﺔ.

 **4- التصحيح الهيكلي الثالث (1988-1992).**

ﺍﺴﺘﻤﺭﺕ ﺍﻟﺴﻠﻁﺎﺕ ﺍﻟﺠﺯﺍﺌﺭﻴﺔ ﻓﻲ ﺍﻟﻘﻴﺎﻡ ﺒﺠﻤﻠﺔ ﻤﻥ ﺍﻹﺠﺭﺍﺀﺍﺕ ﻤﻨﻬﺎ ﻋﻠﻰ ﺴﺒﻴل ﺍﻟﻤﺜﺎل: ﺍﺴﺘﻘﻼﻟﻴﺔ ﺍﻟﻤﺅﺴﺴﺎﺕ ﺍﻟﻌﻤﻭﻤﻴﺔ (قانون 88/01)،ﺤﻴﺙ ﺃﺼﺒﺤﺕ ﺍﻟﻬﻴﺌﺎﺕ ﺍﻟﻤﺴؤوﻟﺔ ﻋﻨﻬﺎ ﻟﻬﺎ ﺍﻟﺤﺭﻴﺔ ﺍﻟﺘﺎﻤﺔ ﻓﻲ ﺍﺘﺨﺎﺫ ﺍﻟﻘﺭﺍﺭﺍﺕ ﻭﺍﺨﺘﻴﺎﺭ ﺍﻻﺴﺘﺜﻤﺎﺭﺍﺕ ﻭﺍﻟﺘﻘﻴﻴﻡ ﺩﻭﻥ ﺍﻟﻌﻭﺩﺓ ﻟﻠﺠﻬﺔ ﺍﻟﻤﺭﻜﺯﻴﺔ. ﺘﻬﺩﻑ ﻫﺫﻩ ﺍﻹﺼﻼﺤﺎﺕ ﺇﻟﻰ ﺍﻟﺘﻔﺭﻴﻕ ﺒﻴﻥ ﺘﺴﻴﻴﺭ ﺍﻟﻤﺅﺴﺴﺎﺕ ﺍﻻﻗﺘﺼﺎﺩﻴﺔ ﺒﻭﺍﺴﻁﺔ ﻟﺠﺎﻥ ﺇﺩﺍﺭﻴﺔ ﺘﻤﺜل ﺍﻹﺩﺭﺍﺓ ﻭﺍﻟﻤﺴﺎﻫﻤﻴﻥ، ﻭﺍﻟﻤﻠﻜﻴﺔ ﺍﻹﺩﺍﺭﻴﺔ ﺍﻟﺘﻲ ﺘﺒﻘﻰ ﻓﻲ ﻴﺩ ﺍﻟﺩﻭﻟﺔ ﻋﻥ ﻁﺭﻴﻕ ﺼﻨﺎﺩﻴﻕ ﺍﻟﻤﺴﺎﻫﻤﺔ. ﺇﻥ ﻗﺎﻨﻭﻥ ﺍﻟﻤﺎﻟﻴﺔ 03/88 ﺍﻟﺼﺎﺩﺭ ﻴﻭﻡ 12 01- 1988- ﻴﻌﺘﺒﺭﻫﺎ ﻜﺸﺨﺹ ﺍﻋﺘﺒﺎﺭﻱ ﻴﺨﻀﻊ ﻟﻠﻘﺎﻨﻭﻥ ﺍﻟﺘﺠﺎﺭﻱ، ﻭﻤﻨﺒﻊ ﻟﺘﺭﺍﻜﻡ ﺭﺃﺱ ﺍﻟﻤﺎل، ﻭﻤﻭﻟﺩ ﻟﻠﺴﻠﻊ ﻭﺍﻟﺨﺩﻤﺎﺕ.

رغم شروع الجزائر و غيرها من الدول العربية في الإصلاح الإقتصادي تبعا للوصفة المقدمة من طرف FMI و BM، إلا أنها عجزت عن إلغاء جميع الصعوبات و المشاكل التي تعترض نموها الإقتصادي.

**المحور الثالث : الإقتصاد الجزائري في فترة إنتقال نحو إقتصاد السوق:**

لقد بينت الأزمة البترولية لسنة 1986 وكذلك ثقل المديونية الخارجية، أن القطاع العام لايستطيع لوحده مواصلة تسيير الإقتصاد مثل الإقتصاد الجزائري، وذلك للأسباب التالية:

1/ كثرة المشاريع الإقتصادية لميزانية الدولة.

2/ برمجة عدة مشاريع إجتماعية (المدارس، قطاع الصحة، ... إلخ) لكن بإهمال دراسة المردودية المالية والإقتصادية المنتظرة.

3/ الإعتماد الكلي للدولة على مصدر واحد للتمويل (المحروقات).

4/ إهمال الدور الإقتصادي للدولة.

5/ فشل السياسات الضرورية للتنمية الإقتصادية.

6/ سياسة الأسعار، سياسة الأجور، سياسة الإستثمار، ... إلخ.

وعليه تغلب الجانب السياسي أكثر على الجانب الإقتصادي، كيف ذلك؟

هو أن درور الدولة في النظام المركزي هو الإعتناء أكثر بالجانب الإجتماعي، لكن لن يتم ذلك في غياب مساهمة عناصر أخرى مثل: السوق، السعر، القطاع الخاص، ... إلخ، كذلك لا يمكن أن نهمل إنهيار الأنظمة الإشتراكية خاصة الإتحاد السوفياتي في دعم فكرة أن القطاع العمومي لوحده لا يمكنه تسيير الجانب الإقتصادي لذلك إن علم الإقتصاد قد بين أن تحقيق الأهداف الإقتصادية ومن ثم الرفاهية الإقتصادية للسكان تتم عن طريق تحقيق مصالح كل العملاء الإقتصاديين (المستهلك، المنتج، المستثمر، المدخر، المستورد، المصدر، ...) أي الوصول إلى التوازن الإقتصادي العام في مثل هذه الوضعية، ثم تفكير جيدا في الشروع في الإنتقال من أساس نظام مركزي إلى مبادئ الإقتصاد الكلاسيكي أي الإقتصاد الحر.

**المحور الرابع :أسباب الإصلاحات الإقتصادية الجزائرية**

لقد تأثر الإقتصاد الجزائري كثيرا من الوضعية السائدة خاصة بسبب المديونية الخارجية، وإستمرار بعض الأزمات الإقتصادية الأخرى وهذا ما دفع بتفكير في إنتهاج أسلوب إقتصادي أخر مكان الأسلوب المركزي، وبالتالي فإن أهم الأسباب التي أدت إلى قيام الجزائر بإصلاحات إقتصادية، هي مايلي:

1/ إستحالة مواصلة الدولة في تدعيم الإقتصاد بسبب إنخفاض في ميزنيتها.

2/ عدم فعالية بعض القرارات المتخذة مثل إنشاء صناديق المساهمة وتطهير المالي للمؤسسات الإقتصادية.

3/ فشل السياسات السابقة في معالجة بعض المظاهر الإقتصادية.

4/ إستمرارية الدولة في تخصيص نسب هامة لقطاع المحروقات على حساب القطاعات الأخرى، وكانت النتيجة فشل في تحقيق التكامل الإقتصادي.

5/ سوء الفعالية الإقتصادية للمؤسسة الإقتصادية.

6/ عدم تحقيق بعض السياسات للأهداف المرجوة.

7/ عدم تمكن السلطة الجزائرية في قضاء على بعض السلبيات خاصة في ميدان تسيير المؤسسة الإقتصادية.

وبالتالي فإن الوضعية الإقتصادية قبل الإصلاحات لم تكن حسنة بالنظر إلى الجدول التالي:

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنة** | **1982** | **1983** | **1984** | **1985** | **1986** | **1987** | **1988** | **1989** |  |
| **إنتاج فلاحي** | 90 | 94 | 97 | 105 | 101 | 98 | 96 | 93 | مؤشرات |
| **إنتاج صناعي** | 125 | 140 | 152 | 175 | 164 | 161 | 165 | 162 |
| **سيولة نقدية** | 2422 | 1880 | 1464 | 2819 | 1660 | 1640 | 900 | 847 | ملايير دولار |
| **سعر الصرف** | 4.59 | 4.78 | 4.98 | 5.02 | 4.70 | 4.84 | 5.91 | 7.60 | بين د.ج و$ |

**سيولة النقدية:** هي الإحتياطات النقدية بالبنك المركزي

إن هذه المعطيات هي صورة واضحة لوضعية الإقتصاد الجزائري، مما طرح فكرة القيام بإصلاحات الإقتصادية الشاملة في الجزائر بحيث تبين أن قطاع الدولة أصبح عاجز عن مواصلة تسيير كل الإقتصاد الجزائري، وبالتالي يمكن أن نعتبر أن تفكير في هذه الإصلاحات كسعي الدولة الجزائرية إلى رد الإعتبار إلى كل الأعوان الإقتصاديين خاصة قطاع الأسرة، المؤسسات، الإدارة، البنوك، ...، إلخ، كذلك إعلان عن الإنسحاب التدريجي للدولة من تسيير بعض القطاعات الإقتصادية.

**المحور الخامس : أهم الإصلاحات في الإقتصاد الجزائري:**

بعد شروع الجزائر في الإتجاه نحو ميكانيزمات جديدة حسب قوانين إقتصاد السوق كان لابد من إجراء إصلاحات شاملة وكاملة وجذرية بالنسبة لكل القطاعات الإقتصاد الجزائري، ويمكن أن ندرج أهم هذه الإصلاحات حسب النقاط التالية:

**1/ الإصلاحات في الميدان التجاري:** حيث تم تحرير التجارة الداخلية والخارجية بقضاء على إحتكار الدولة لهذا الميدان والسماح بالقطاع الخاص المحلي والأجنبي بالمساهمة في العمليات التجارية مع إحترام القوانين الداخلية.

**2/ الإصلاحات الخاصة بالسياسة التسعيرية:** بحيث الميزة الرئيسية هو تحرير الأسعار وإلتزامها بقانون العرض والطلب أي حسب تطور الأسعار الدولية، لكن يجب الإنتباه أن أي تأثير (خاصة السلبي) لهذه أسعار يكون له تأثير مباشر على أسعار الداخلية بمواد الخدمات في الجزائر.

**3/ الإصلاح في الميدان البنكي:** وتمثل ذلك خاصة بإصدار قانون جديد في سنة 1990، وهو قانون النقد والقرض الذي يحدد صلاحيات كل جهاز في نظام المصرفي (دور البنك المركزي، الخزينة، البنوك التجارية، ...، إلخ).

**4/ الإصلاح في الميدان الصناعي:** والشيء المميز لهذه الإصلاحات هو إدماج القطاع الخاص المحلي وحتى الأجنبي في تسيير الميدان الصناعي سواء عن طريق شراكة أو طرق الأخرى، وذلك بسماح تطور القطاع الصناعي في الجزائر لكن يجب الإشارة أن هذا الإصلاح لا يعني تخلي الدولة عن تسيير بعض المؤسسات الإستراتيجية مثل: سونطراك، سونلغاز، ...، إلخ.

**5/ الإصلاح في الميدان الفلاحي:** بحيث لم يكن هناك أي تغيير جذري بعد الإصلاح أول في سنة 1987 الذي ينص على توزيع أراضي قطاع العام على شكل تعاونيات، لكن المشكل العقاري مازال مطروح بالنسبة إلى هذا القطاع.

**6/ الإصلاحات في جانب الإستثمار**: بحيث تميز هذا الإصلاح كذلك بقضاء على إحتكار الدولة والسماح للقطاع الخاص وحتى القطاع الأجنبي المساهمة في مشاريع إستثمارية إلى جانب خلق وكالات لتدعيم الإستثمار مثل الوكالة الوطنية لتدعيم الإستثمار.

**7/ الإصلاح الضريبي**: الشيء المميز لهذا الجانب هو تغيير النظام الجبائي السابق مع نظام أخر يتمشى مع ميكانيزمات إقتصاد السوق وتمثل ذلك خاصة في إنشاء الرسم على القيمة المضافة.

**8/ الإصلاح في الميدان الجمركي:** بحيث أصبحت هذه السياسة تعتمد كذلك على قوانين إقتصاد السوق خاصة في عملية مراقبة التصدير والإستراد.

ما يمكن أن نستخلصه من هذه الإصلاحات أن الدولة الجزائرية تريد تعبير عن رغبتها الحقيقية في إنسحابها التدريجي في تسيير الإقتصاد ورجوع إلى دورها كمنظم للنشاط الإقتصاد أي كعون إقتصادي مثل الأعوان الآخرين.

**برنامج التصحيح الهيكلي**

إن شروع الجزائر في الإصلاحات الإقتصادية شاملة بين رغبة هذه الدولة في الإندماج لميكانيزمات إقتصاد السوق وبالتالي نتجت المفاوضات القائمة بين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مع الجزائر، التي أدت إلى إقتراح برنامج التعديل الهيكلي، والذي كان يهدف بصفة عامة إلى رد الإعتبار خاصة إلى بعض المؤشرات الماكروإقتصادية (التضخم، العجز الحكومي، المديونية الخارجية، ...، إلخ)، لكن نتج عن هذه المفاوضات تطبيق هذا البرنامج حسب مرحلتين:

1/ برنامج الإستقرار الإقتصادي وهذا لمدة سنة من 1994 إلى 1995 والذي يحث أكثر على تقييم الفعلي لإرادة الدولة الجزائرية إلى إندماج نحو إقتصاد السوق، وقد تميز هذا البرنامج بتحديد بعض الأهداف المطلوب من الجزائر التوصل إليها، أما الجانب المالي المتحصل (المتفق عليه) هو بمقدار(1) مليون دولار من أجل تنفيذ هذا البرنامج، وبسبب الحصول على بعض النتائج الإيجابية في هذه المرحلة تمر إلى المرحلة الثانية.

2/ المرحلة الثانية تتمثل في تطبيق وتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي من ماي 1995 إلى أفريل 1998، الذي كان يهدف إلى مايلي:

* التعجيل في تنمية الإقتصادية.
* تخفيض نسبة التضخم.
* تخفيض نسبة المديونية.
* إعادة النظر في تسيير المؤسسات الإقتصادية.
* تخفيض العجز الحكومي.
* محاولة معالجة الجانب الإجتماعي.

ويجب الإنتباه والإشارة إلى أن فكرة تطبيق وإقتراح هذا المخطط من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لم تكن على أساس تقديم برنامج لإنقاذ الإقتصاد الجزائري، ولكن كمكمل ومساعدة للإصلاحات التي بدأت بها الحكومة الجزائرية، لكن يبقى أن هذا البرنامج يحث ويشجع كثيرا على إدماج القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي وخاصة إعادة النظر في دور الدولة في الميدان الإقتصادي.

لكن تطبيق هذا البرنامج التعديل الهبكلي تطلب تحقيق شرطين أساسين لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهما:

1/ تخفيض قيمة الدينار الجزائري (46%).

2/ تخفيض من عبء وثقل المديونية الخارجية.

إن تطبيق هذا المخطط أدى إلى تحقيق النتائج التالية:

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  | **1994** | **1995** | **1996** | **1997** | **1998** |
| 1. **النمو الإقتصادي**
 | -0.9% | 3% | 3.2% | 1.3% | 3% |
| 1. **التضخم**
 | 38.4% | 21.8% | 17.2% | 8.1% | 5.4% |
| 1. **الرصيد الحكومي**
 | -4.4 | -1.4 | +3 | +2.4 | -2.7 |
| 1. **الميزان التجاري**
 | -0.3 | +0.2 | +4.1 | +5.7 | -0.2 |
| 1. **المديونية الخارجية (مليار دولار)**
 | 30.5 | 33.4 | 33.4 | 31.9 | 31 |
| 1. **خدمة المديونية**
 | 45.4% | 44.9% | 39.6% | 31.6% | 42.8% |
| 1. **إحتياطات النقدية (حسب عدد أشهر الإستراد)**
 | 2.5 | 1.7 | 3.7 | 7.7 | 6.3 |

**المحور السادس :تقييم الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر**

إن سعي الجزائر إلى الإنتقال من نظام المركزي إلى نظام إقتصاد السوق لم يكن عملية سهلة أو عملية غير مكلفة لأن من معروف أن كل إصلاح إقتصادي يؤدي إلى ظهور آثار إيجابية وآثار سلبية، ومن أهم إيجابيات الإصلاحات في الجزائر:

1. إسترجاع الجزائر لنسبة النمو الإقتصادية الموجبة حتى وإن لم تكن كافية.
2. بروز إنتعاش خاصة الإحتياطات النقدية (23 مليار دولار).
3. إنخفاض نسبة التضخم التي وصلت إلى 1% في سنة 2000.
4. تمكن الجزائر من تخفيف عبء المديونية الخارجية وخاصة خدمة المديونية.
5. تحكم الدولة الجزائرية في تخفيض نسبة السيولة إلى أقل من 30% في سنوات بعدة 1998.
6. تمكن من تقليص العجز الحكومي أي نسبة ميزانية الدولة إلى الدخل القومي.
7. إدماج القطاع الخاص في المساهمة في التنمية الإقتصادية.

أما السلبيات هذه الإصلاحات فتتمثل هذه الآثار خاصة في التأثير السلبي بالنسبة للجانب الإجتماعي، ونذكر أهمها:

1. إرتفاع نسبة البطالة من حوالي 17% في المتوسط إلى حوالي 30% سنة 2002.
2. إنخفاض وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين وذلك بسبب عدم التنسيق والترابط بين سياسة الأسعار المطبقة (التي تخضع الآن إلى قانون العرض والطلب) وسياسة الأجور التي بقيت مجمدة ولم يحصل أي إرتفاع أو مراجعة لها.
3. ظهور بعض الظواهر مثل الفقر والحرمان بحيث بلغ عدد الفقراء في الجزائر حوالي 17 مليون وذلك إستنادا إلى مؤشر البنك العالمي الذي يحدد الفقير بالشخص الذي يملك إمكانيات مالية للعيش أقل من 2 دولار في اليوم.
4. نقص تكاليف الدولة خاصة في بعض الميادين مثل: الصحة، التعليم، التكوين، السكن، ....، إلخ، وهذا ما أدى إلى ظهور بعض المشاكل وخاصة بعض الأمراض على مستوى القطر الوطني.
5. غلق بعض المؤسسات الإقتصادية الذي أدى إلى تسريح العمال (حوالي 600 ألف عامل تم تسريحهم) وهذا ما زاد من حدة البطالة في الجزائر.

ويجب أن نشير أن هذا التقييم كان منتظرا من خلال الشروع في الإصلاحات الإقتصادية بحيث أن هذه السلبيات أو الإيجابيات هي متوقعة بعد كل إصلاح، لكن يبقى على الدولة الجزائرية كيفية التعامل مع هذه النقاط (السلبية والإيجابية) وذلك لمواجهة التحديات المستقبلية علما أن الإقتصاد الجزائري يشرع في الدخول إلى المنافسة الدولية العالمية بإستعمال بعض الوسائل مثل: الشراكة الأورو متوسطية، السوق المغاربية، أو التكتلات الإقتصادية الأخرى.